



تحليل أثر مؤشرات الأسواق المالية في عدد من المتغيرات المالية باستخدام تحليل SWOT في العراق خلال  
المدة (2005-2023)

**Analyzing the impact of financial market indicators on a number of financial  
variables using SWOT analysis in Iraq during the period (2005-2023)**

ا.م.د علي خالد عبدالله<sup>(2)</sup>

زهراء باسل عبري<sup>(1)</sup>

[alikhalid@uomisan.edu.iq](mailto:alikhalid@uomisan.edu.iq)

[iq.edu.ecom12023@uomisan](mailto:iq.edu.ecom12023@uomisan)

(بحث مستل من رسالة ماجستير)

جامعة ميسان /كلية الإدارة والاقتصاد / قسم إدارة اعمال / إدارة الاستثمار والتمويل

**المستخلص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر مؤشرات الأسواق المالية في ظل عدد من المتغيرات المالية باستخدام تحليل SWOT في العراق خلال المدة (2005–2023)، في ظل التحديات الاقتصادية والأمنية المتعددة، ويستند البحث إلى التساؤل الرئيس: إلى أي مدى تؤثر مؤشرات الأسواق المالية على المتغيرات المالية الأساسية، بما في ذلك النفقات العامة، الإيرادات العامة، والدين العام الداخلي؟ تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي مدعوماً بتحليل SWOT لتقييم واقع سوق العراق للأوراق المالية من خلال تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، شمل التحليل متابعة تطور المؤشرات الرئيسية للسوق (المؤشر العام، القيمة السوقية، حجم التداول، عدد الشركات، معدل دوران الأسهم) وعلاقتها بالمتغيرات المالية، باستخدام بيانات ربع سنوية صادرة عن وزارة المالية، البنك المركزي العراقي، وسوق العراق للأوراق المالية، أظهرت النتائج أن ارتفاع الدين العام لا يترتب عليه بالضرورة آثار سلبية على أداء السوق، حيث يمكن أن يدعم التوسع المالي المؤشرات السوقية عند توجيه التمويل نحو مشاريع إنتاجية أو أنشطة اقتصادية تنشط السوق،

**الكلمات المفتاحية:** المتغيرات المالية، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الدين العام، مؤشرات الأسواق المالية، تحليل SWOT،

## Abstract

This study aims to analyze the impact of financial market indicators on a number of amidst multiple fiscal variables using SWOT analysis in Iraq from 2005 to 2023. The core research question is: To what extent do economic and security challenges including public financial market indicators influence key fiscal variables and domestic public debt? We used a descriptive public revenues expenditure to evaluate the Iraq Stock, supplemented by a SWOT analysis analytical approach and opportunities weaknesses. This involved identifying its strengths Exchange. The analysis tracked the evolution of key market indicators (the general threats and stock number of companies trading volume market capitalization index using quarterly data from the turnover rate) and their relationship with fiscal variables. The and the Iraq Stock Exchange the Central Bank of Iraq Ministry of Finance findings show that an increase in public debt doesn't necessarily have a negative fiscal expansion can bolster market indicators. In fact impact on market performance if the funds are directed toward productive projects or economic activities that stimulate the market.

## Keywords

Financial market, Public debt, Public revenues, Public expenditure, Fiscal variables: indicators SWOT analysis

## المقدمة:

تُعدّ الأسواق المالية من الركائز الجوهرية للاقتصاد الوطني، إذ تؤدي دوراً محورياً في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار المنتجة، فضلاً عن كونها مؤشراً حساساً يعكس اتجاهات النشاط الاقتصادي العام، وترتبط مؤشرات الأسواق المالية ارتباطاً وثيقاً بمتغيرات السياسة المالية، مثل الإيرادات العامة والنفقات العامة، والدين العام مما جعل العلاقة بينهما محطّ اهتمام للعديد من الدراسات،

فقد أظهرت دراسة محمد سعد جودة (2024) في العراق وجود علاقة طردية ومعنوية بين متغيرات السياسة المالية ومؤشرات السوق، مع ضعف تأثيرها في مؤشر عدد الشركات، كما توصلت دراسة عبد الحميد حفيظ (2022) في الدول النفطية إلى أن الإيرادات النفطية والنفقات العامة ترتبط إيجابياً بالقيمة السوقية، بينما سجل الناتج المحلي وأسعار النفط علاقة عكسية، ورغم تقارب هذه النتائج في إبراز تأثير السياسة المالية، إلا أن التباين في قوة واتجاه العلاقة يكشف عن عدم انسجام في الأدبيات يستوجب المزيد من التحليل،

ومن هنا برزت الحاجة إلى هذه الدراسة لمعالجة الفجوة البحثية، خصوصاً في ضوء ما شهده الاقتصاد العراقي خلال المدة (2005-2023) من تحديات وأزمات انعكست على أداء سوق الأوراق المالية، وتتمثل أهمية الدراسة في جانبها الأكاديمي من خلال توظيف منهجية تحليل (SWOT) للكشف عن نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في بيئة السوق، وفي جانبها العملي عبر إفادة وزارة المالية، البنك المركزي، سوق العراق للأوراق المالية، المستثمرين، والمؤسسات البحثية بنتائجها وتوصياتها بما يعزز استقرار الأسواق المالية ويدعم الاقتصاد الوطني،

### 1، مشكلة البحث :

على الرغم من الدور الحيوي الذي يفترض أن تؤديه الأسواق المالية في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، فإن السوق المالية في العراق ما زالت تعاني من ضعف في الأداء وغياب التأثير الفعال في المتغيرات المالية الكلية والجزئية، ويُلاحظ خلال المدة (2005-2023) تذبذب مؤشرات السوق المالي من حيث أحجام التداول، عدد الشركات المدرجة، والسيولة، إضافة إلى محدودية ثقة المستثمرين وضعف البيئة التشريعية والتنظيمية، هذه الظروف تثير تساؤلاً حول مدى قدرة الأسواق المالية في العراق على التأثير في المتغيرات المالية المختلفة، وما إذا كان بالإمكان الاستفادة من أسلوب تحليل SWOT للكشف عن نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تحيط بعمل السوق، بما يساعد في تقديم معالجات ورؤى عملية لتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني،

### 2، أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعاً أوصت به العديد من الدراسات السابقة التي أكدت ضرورة التوسع في تحليل العلاقة بين السياسات المالية ومؤشرات الأسواق المالية في العراق، لما لهذه العلاقة من أثر مباشر على كفاءة تخصيص الموارد ودعم الاستقرار الاقتصادي، كما أن الدراسة تستند إلى بيانات وإحصاءات رسمية صادرة عن وزارة المالية، البنك المركزي العراقي، وسوق العراق للأوراق المالية، بما يمنحها مصداقية علمية ويساعد على بناء نتائج موضوعية دقيقة، يسعى إلى سد فجوة معرفية عبر تقديم تحليل استراتيجي لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات،

ومن المؤمل أن تسفر نتائج هذا البحث عن تقديم توصيات عملية تسهم في تعزيز قدرة الأسواق المالية العراقية على دعم النمو الاقتصادي، وتمكين صانعي القرار من رسم سياسات مالية أكثر فاعلية، بما يعزز الثقة بالبيئة الاستثمارية ويقوي مرتكزات الاقتصاد الوطني،

### 3، اهداف البحث :

يهدف البحث بشكل عام الى دراسة العلاقة بين الأسواق المالية ومتغيرات السياسة المالية في العراق للمدة (2005-2023) ويمكن تحديد جملة من الاهداف التفصيلية للبحث كما يأتي:

1. دراسة الواقع الحالي لسوق المالي في العراق باستخدام تحليل swot،
2. تحليل اثر مؤشرات الأسواق المالية على المتغيرات المالية في العراق،

#### 4 ، فرضية البحث :

ينطلق البحث من الفرضية مفادها :

لمؤشرات الأسواق المالية أثر معنوي في عدد من المتغيرات المالية (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الدين العام) في العراق خلال المدة (2005-2023)،

#### 5 ، منهجية البحث:

من اجل تحقيق اهداف البحث واختبار الفرضية، تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي والنوعي باستخدام تحليل SWOT لتحليل سوق العراق للأوراق المالية في ظل عدد من المتغيرات المالية في العراق للمدة (2023-2005) واستعمال البيانات ربع سنوية التي تم جمعها من البنك المركزي ووزارة التخطيط والوزارة المالية وسوق العراق للأوراق المالية،

#### 6، حدود البحث :

الحدود المكانية: شملت العراق كدراسة خاصة،

الحدود الزمانية: شملت الحدود الزمانية المدة (2005-2023) ،

#### مصطلحات الدراسة

- **مؤشرات الأسواق المالية:** يقصد بها مجموعة الأدوات الكمية التي تعكس حركة السوق المالي واتجاهاته، مثل حجم التداول، عدد الأسهم المتداولة، مؤشرات الأسعار، والسيولة، والتي تُستخدم في تقييم أداء السوق،
- **المتغيرات المالية:** وهي الوسائل التي تقاس من خلالها السياسة المالية للدولة والتي تعتمد عليها الحكومة من خلال الموازنة العامة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق أهدافها التنموية ويمكن تصنيفها الى: النفقات العامة والإيرادات العامة والدين العام ،
- **تحليل SWOT:** أداة تحليل استراتيجي تُستخدم للكشف عن نقاط القوة والضعف الداخلية والفرص والتهديدات الخارجية، بما يساعد في صياغة تقييم شامل لأداء الأسواق المالية العراقية خلال مدة الدراسة (2005–2023)،

#### 7، الدراسات السابقة

شملت الدراسات السابقة مراجعة نقدية لعدد من البحوث ذات الصلة بموضوع البحث، وقد أظهرت نتائجها اختلافات وتباينات فيما يتعلق بتأثير متغيرات السياسة المالية والنقدية على مؤشرات الأسواق المالية، فقد توصلت دراسة جودة (2024) إلى وجود علاقة طردية بين متغيرات السياسة المالية والنقدية ومؤشرات السوق، مع دلالة معنوية عالية ( $t < 0$ )، (05)، وقد تم استعمال الأسلوب القياسي وبرنامج EViews 10 لتحليل البيانات نصف السنوية، وأظهرت دراسة حفيظ (2022) علاقة طردية بين الإيرادات النفطية والقيمة السوقية والنفقات العامة، مقابل علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط، واعتمدت الدراسة على اختبار ديكي فولر الموسع لتحديد درجات تكامل المتغيرات، كما أبرزت دراسة Lee et al (2022) أهمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي كمؤشرين لدعم الاقتصاد المالي، مع استعمال منهجية NARDL لتصحيح الخطأ غير المتمثل عبر اختبار جذر الوحدة، مما أتاح دراسة التأثيرات طويلة وقصيرة المدى للمتغيرات، وأخيراً، بينت

دراسة (Tawfiq & Tahtamouni 2018) أن للتضخم تأثيراً إيجابياً على عوائد الأسهم في بورصة عمان، إضافةً إلى التفاعل الواضح بين التضخم وسعر الفائدة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي،

### نقاط التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة

#### أوجه التشابه مع الدراسات السابقة

1. أغلب الدراسات السابقة اعتمدت على السياسة المالية في تفسير أثرها على الأسواق المالية،
2. أستعمل المنهج التحليلي والوصفي كأداة أساسية في تناول العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية ومؤشرات الأسواق المالية،

#### أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة

1. الدراسات السابقة ركزت غالباً على بعض أدوات السياسة المالية أو بعض مؤشرات سوق الأوراق المالية، في حين يتناول هذا البحث جميع الأدوات والمؤشرات بشكل شامل،
2. لم تستخدم الدراسات السابقة تحليل SWOT كأداة منهجية، بينما يوظف هذا البحث هذه الأداة للكشف عن نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في الأسواق المالية،  
ومن هنا تتحدد الفجوة البحثية في هذا العمل من خلال كونه يتوسع في دراسة جميع أدوات السياسة المالية ومؤشرات سوق الأوراق المالية مجتمعة، مع توظيف تحليل SWOT كمنهج إضافي لم يستخدم في الدراسات السابقة، مما يمنح البحث قيمة مضافة في تقديم رؤية شمولية أعمق عن واقع الأسواق المالية خلال المدة (2005-2023)،

#### المبحث الأول : ( الاطار المفاهيمي للأسواق المالية والسياسة المالية ):

##### 1 \_ مفهوم السوق المالي :

اختلف عدد من الباحثين والمتخصصين الماليين والاقتصاديين في تحديد مفهوم الأسواق المالية ويمكن تعريف وهو المكان الذي يجمع بين البائع والمشتري لتبادل الأوراق المالية بأسعار تتوقف بين العرض والطلب، ويرى (Mishkin) بان الأسواق المالية وهي الاطار او هيكل منظم التي يتم من خلالها تحويل الأموال من وحدات ذات الفائض الى وحدات ذات العجز لتحقيق الكفاءة الاقتصادية العالية (طه، 1، 2017) ويعرف أيضاً بانه الاطار الذي يجمع بين وحدات الفائض ووحدات العجز التي لديها رغبة في استثمار اموالها وتظهر ان الوظيفة الاساسية للأسواق المالية في توجيه تدفق الاموال بين هذا الوحدات في توجيه المدخرات واستثمارها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية(الخفاجي، 44، 2016)،

##### 2، الادوات المالية المتداولة في الأسواق المالية :

هنالك عدة تقسيمات للسوق المالي لذلك التقسيم الشائع الذي يعتمد على المعاملات المالية وبشكل عام هنالك سوقان رئيسان: سوق النقد التي يتداول فيها الاوراق المالية قصيرة الاجل، وسوق راس المال التي يتداول فيها الاوراق المالية طويلة الاجل،

- 1، سوق النقد (Money Market): يعدُّ هذا السوق من اهم الاسواق المالية اذ انه يسهل تداول الاصول قصيرة الاجل ذات استحقاق سنة او اقل ، وهي ادوات دين تمنح حاملها الحق في استرداد مبلغ معين سبق اقرضه

لطرف اخر، ويطلق على الادوات التي يتم تداولها في هذا السوق (ادوات مرتفعة السيولة او شبه النقد ) (AI-)  
al,Aqbi et (2020،1319-1329)، ومن اهم الادوات المستخدمة في السوق النقدي تشمل:

1،1، **أذونات الخزينة Bills Treasury**: وهي اداة من ادوات الدين الحكومي قصيرة الاجل والتي يتم تداولها في السوق النقدي، وهي لا تحمل سعر فائدة، وانما تباع بخضم عن طريق المزاد العلني، اي بأقل من القيمة الاسمية، (جراح واخرون،5،2019)

1،2، **الاوراق التجارية commercial papers**: الورقة التجارية وهي أحد ادوات الدين او محرر والتي يتعهد بمقتضاه أحد الاطراف بأداء مبلغ من المال في زمان ومكان محدد لطرف اخر، وتعد من اهم الادوات المالية قصيرة الاجل ذات الدخل الثابت وتصدر لحاملها على اساس الخصم او عن طريق التظهير (الخفاجي،5،2016)،

2- **سوق راس المال (Capital Markets)**: وهي اسواق التي يتم تداول الاوراق المالية ذات مدد متوسطة وطويلة الاجل والتي تستحق في فترات زمنية اطول من سنة من اجل تحقيق العوائد، واهم الادوات المالية وهي الاسهم (اداة ملكية) والسندات (اداة دين) التي تصدر من قبل الشركات والبنوك والحكومات، ويتميز هذا السوق بارتفاع درجة المخاطر ونفس الوقت يحقق معدل عائد مرتفع نسبيا (الكناني،15،2021)،  
ثانيا، **السياسة المالية**

### 1، مفهوم السياسة المالية **Concept Of Fiscal Policy**:

تعد السياسة المالية من الادوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية بما في ذلك الأسواق المالية ، نظراً لأن الأسواق المالية تشكل أهمية بالغة للنمو الاقتصادي، لذا يمكن للسياسة المالية ان تؤثر عليها من خلال التغييرات في الانفاق الحكومي ومعدلات الضرائب حيث تتأثر أسعار الأسهم والسندات وفقاً للقرارات المالية المتخذة (Qodirjon o'g'li & Nazarali o'g'li،2023،32 ) ، ويُجسّد مفهوم السياسة المالية عملية تخصيص الموارد بهدف تحقيق التوازن بين الركائز الثلاث الأساسية للمجتمع: رأس المال البشري، ورأس المال المادي، ورأس المال الطبيعي، ويُعد مدى القدرة على توظيف هذه الموارد والاستفادة منها مرتبطاً بمدى ملاءمة السياسات الضريبية وحجم الأموال المخصصة لسياسة الانفاق (Omodero،44:27،2023)،

### 2. ادوات السياسة المالية **Fiscal Policy Variables**:

تعد ادوات السياسة المالية من الوسائل التي تستعملها الدولة للتأثير على المؤشرات الاقتصادية فيؤدي ذلك الى تحقيق الاهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية، أبرز الادوات الاتي:

1،2، **النفقات العامة Public Expenditures**: تعتبر سياسة الانفاق العام من اهم ادوات السياسة المالية ، حيث تزر الادبيات المالية بالعديد من التعريفات للأنفاق العام فهو يعرف هو مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة عن طريق ادارتها ومؤسساتها واجهزتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجة عامة وقد ازدادت اهمية الانفاق العام مع اتساع دور الدولة في مختلف المجالات الاقتصادية وتتعدد وظائفها بتطور دور الدولة، من كونها دولة حارسة إلى دولة متدخلة، وصولاً إلى دولة منتجة، (33 Abida & Salman،2023)،

**2،2، الإيرادات العامة Public Revenues**: تشير الإيرادات العامة الى اجمالي الاموال التي تجمعها الحكومة من مختلف المصادر والجهات من خلال الضرائب والعناصر ذات الصلة، مثل الرسوم والتكاليف والغرامات وتحويلات راس المال، غالبا ما ينظر الية على انه مقياس موجز لمدى مشاركة الحكومة بشكل مباشر او غير مباشر في النشاط الاقتصادي لبلد ما، وتعرف الإيرادات العامة بانها مجموعة من المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة من مصادر عديدة لغرض تغطية النفقات العامة وتعد السياسة المالية أداة مهما لتنفيذ المهام التي تطلع بها الدولة (الشمري 2018،،73)

**2،3، الدين العام Public Debt**: يعد الدين العام المصدر الرئيسية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، والذي يعكس بدوره على هيكل النمو اذ يعرف الدين العام " على انها مجموعة المبالغ التي تقوم الدولة باقتراضها والتي تزيد مدة القرض فيها اكثر من سنة واحدة او اكثر، لذا يقوم بدفع المبلغ المقترض عن طريق الحكومة الوطنية او الهيئة المسؤولة التابعة لها وهو على نوعين (الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي) (الوائلي والعنابي، 2023،2،)

### 3، انواع السياسة المالية types of fiscal policy

تتخذ السياسة المالية شكلين رئيسيين: السياسة التوسعية والسياسة الانكماشية ولكل منهما تأثيرات مختلفة على الأسواق المالية،

1. **السياسة المالية التوسعية**: تستعمل السياسة المالية التوسعية لتحفيز الاقتصاد خلال فترات الركود او ارتفاع معدلات البطالة، فهو يتطلب من الحكومة إتفاق المزيد من الأموال او خفض الضرائب او كليهما، حيث تمنح الحكومة الافراد والشركات المزيد من المال لشراء السلع أو الاستثمار في معدات جديدة، وعندما يزيد الأفراد أو الشركات من مشترياتهم، فإنهم يرفعون الطلب مما يعزز ارباح الشركات المدرجة في السوق المالي، مما يزيد من جاذبية اسهمها وبالتالي ترتفع اسعار الاسهم (Mutoni، 2024،17)

2، **السياسة المالية الانكماشية**: وتتمثل بأنها السياسة المستخدمة لإبطاء النمو الاقتصادي عند ارتفاع التضخم او تقليل العجز في الموازنة وتتضمن هذه السياسة خفض الانفاق الحكومي او زيادة الضرائب، عندما تقوم الحكومة بخفض الانفاق على المشاريع الحكومية وحتى أجور القطاع العام مما يخفض الطلب على السلع والخدمات وهذه يؤثر على إيرادات الشركات المدرجة في السوق وهذه الشركات تتأثر بشكل مباشر بالسياسة المنفذة داخل الدولة وبالتالي تنخفض أسعار الأسهم أيضا عندما تقوم الحكومة بسحب السيولة من الاقتصاد عبر الضرائب سوف تقل الأموال المتاحة للاستهلاك والاستثمار، وهذه ينعكس على رغبة المستثمرين لا شراء الأسهم فيقل حجم التداول (Riak، 2022، 81،)

### المبحث الثاني: تحليل واقع سوق العراق للأوراق المالية باستخدام تحليل SWOT للمدة (2005-2023)

1. **مفهوم تحليل سوات (SWOT Analysis)**: وضع البيرت هامفراي مصفوفة بسيطة تعمل على تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه المنظمة، وعرفت هذه المصفوفة بأسلوب التحليل البيئي سوات (SWOT) والذي تم تعريفه بانها القيام بدراسة البيئة الداخلية والخارجية التي تؤثر على المنظمة، لذا يعمل

التحليل البيئي في تحديد نقاط القوة والضعف في داخل المنظمة ويمكن السيطرة والتأثير عليها اما الفرص والتهديد التي تقع ضمن النطاق الخارجي للمنظمة التي لا يمكن تحديدها (الشمري، عبد الودود، 2019، 83)

## 2. ابعاد تحليل SWOT لسوق العراق للأوراق المالية:

هنالك عدة طرق لدراسة واقع سوق العراق للأوراق المالية أحد هذه الطرق هي مصفوفة swot التي تساعد على تحليل البيئة الداخلية والخارجية من خلال تحديد كل من نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات،

### أولا: البيئة الداخلية

1.1 نقاط القوة (Strengths): تشير الى المزايا او القدرات وكافة الموارد المادية والمعنوية الداخلية التي يتمتع بها السوق او المنظمة وبالتالي تعزز من قدرتها على تحقيق الأهداف (دخيل، 2023، 243)، ومن هم مزايا سوق العراق للأوراق المالية ما يلي:

1.1.1 يتميز سوق العراق للأوراق المالية بتبنيه لنظام التداول الالكتروني، حيث يتماشى مع التطورات العالمية في الأسواق المالية ، حيث بدء سوق الأوراق المالية باستخدام منظومة الإللكترونية الحديثة للتداول اليومي منذ عام 2009 ومن ضمن الإجراءات اليومية تدار هذه المنظومة بكادر عراقي وفق سيناريوهات العمل المرفقة في اللائحة التنظيمية، وتم تفعيل خدمة الدفع الالكتروني (pos) واطلاق خدمة الاستعلامات الكترونية عبر بوابة اور بهدف متابعة الاستفسارات من قبل المواطنين، وتفعيل المشروع الوطني لإدارة الوثائق بالتعاون مع وزارة الاتصالات(التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية، 47، 2023،

1.1.2. تمثل الاحتياطات النفطية الهائلة للعراق نقطة قوه وارتكاز استراتيجي كونه اقتصاد ريعي ولذلك فهي عرضة لتقلبات سوق النفط العالمية بسبب اعتماده المباشر على النفط، الخام وايراداته كدعم أساسي لتمويل الموازنة العامة(الزبيدي، عبد الكاظم، 2019، 709،

1.1.3. اذ تسهم السياسات الحكومية في توفير بيئة استثمارية مستقرة وامنة، لذا يعد اعتماد الحكومة لسياسة إصلاحات هيكلية للمؤسسات المالية امراً بالغ الأهمية، وتفترض الدراسة ( Babela & Doski، 2023، 90) ان أدوات السياسة النقدية لها تأثير كبير على سوق العراق للأوراق المالية وذلك من خلال ثلاث متغيرات (المعروض النقدي، سعر الفائدة، ومعدل التضخم) ( Abdul Hussein & Hussein، 2024، 407، )،

ثانياً: نقاط الضعف (Weaknesses) : وهي العوامل السلبية او القصور الداخلي الذي يؤثر على أداء الأسواق المالية، والتي تسعى إلى الحد منها من خلال توجيه نقاط القوة المتوفرة في أنشطتها الداخلية، (علوان، نعيم، 2018، 197،

1.1.2. قلة عدد الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حيث بلغت عددها في عام 2023 (103) شركة، حيث اثبت ( AL Abass، 2021، 4،) ان عدد الشركات في بورصة السعودية يقارب ثلاثة اضعاف الشركات في سوق العراق للأوراق المالية من خلال مدة الدراسة التي قام بها،

2،2، ضعف التنوع المالي يتسم سوق الأوراق المالية بضعف الفرصة المتاحة للمستثمر لتنوع محفظة أوراقه المالية نتيجة الاكتفاء بالأسهم والسندات فقط، أي ان يقتصر التعامل فيه على الصفقات الفورية(عبد الغني ، عبد القادر ،2018،174)،

2،3. عدم كفاءة سوق العراق للأوراق المالية بسبب ضعف شفافية المعلومات في التقارير المالية المقدمة من قبل الشركات المدرجة في السوق، هذا ما اكدت دراسة (Hassan et al، 1، 2021) وقد تم قياس مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير السنوية المنشورة لـ 30 شركة عراقية مدرجة في السوق للفترة 2013-2017 موزعة على خمسة قطاعات باستخدام منهجية ستاندراند اند بور، وأظهرت النتائج أن متوسط معدل الشفافية والإفصاح لجميع الشركات للسنوات الخمس كان حوالي 47٪،

### ثالثا: البيئة الخارجية

1، **التهديدات(Threats):** وهي تمثل التغييرات او العوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية (التي تمثل السياسية والاقتصادية والتشريعية والاجتماعية والتكنولوجية) (Mabrouk &Taha، 140، 2021) ومن اهم التهديدات التي تواجه سوق العراق للأوراق المالية ما يلي:

1،1. من أبرز التهديدات الخارجية التي تواجه سوق العراق للأوراق المالية هو عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث يؤثر عدم الاستقرار السياسي بصورة سلبية على أداء الأسواق المالية فهو يعمل على تعطيل العمليات والأنشطة الاقتصادية، بما يؤدي الى تراجع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب مما يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية كذلك تقليل الاستثمار الأجنبي مع زيادة المخاطر في الدولة (Mai، et al، 2023، 1)،

1،2. ان التقلبات التي تشهدها أسعار الفائدة لها انعكاسات على الواقع الاقتصادي بشكل عام وعلى الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بشكل خاص، هنالك عدة قنوات لانتقال التأثير الى الأسواق المالية ومنها، فعندما ترتفع أسعار الفائدة يشير الى ارتفاع تكلفة الاقتراض لاسيما الشركات المعتمدة على المديونية المرتفعة، وبالتالي ستخفض العوائد والتدفقات النقدية للأرباح الموزعة مما يساهم في انخفاض أسعار أسهم تلك الشركات (شبيب، 2023، 116)،

1،3. تأثير تقلبات سعر الصرف على أداء سوق العراق للأوراق المالية حيث تمثل مشكلة سعر الصرف واحدة من اهم المشاكل التي تواجه المستثمرين والمؤسسات المالية على اختلاف أنواعها ما أشارت له دراسة تناولت "تحليل العلاقة بين سعر الصرف ومؤشرات سوق الأوراق المالية: الأدلة من العراق " ( Al-Shimarial، 2022 ) أدت الخاصية الربعية للاقتصاد العراقي وضعف القاعدة الإنتاجية الى ارتباط الاقتصاد العراقي بالخارج الى حد كبير وان انخفاض قيمة العملة بمعدلات عالية وبشكل متكرر خلال السنوات القادمة سيؤدي الى خوف المستثمرين الأجانب والمحليين من الاستثمار ،لانهم سيتوقعون انخفاضا اكبر من قيمة العملة المحلية ،

2. **الفرص (Opportunities):** بانها العوامل او الظروف الخارجية الإيجابية التي تجعل من المنظمة او الأسواق المالية استغلالها لتحقيق النمو او تحسين أدائها (علوان، نعيم، 2018، 197)،

2،1. يعد انضمام الشركات الإقليمية والدولية الى سوق العراق للأوراق المالية مؤشراً ايجابياً على انفتاح السوق ذلك من خلال اتخاذ خطوات فعالة وجادة لربط السوق المالي العراقي بالأسواق المالية العالمية، مما يشجع العديد من الشركات ورجال الاعمال على استثمار مدخراتهم فيه ( Nihaya & Husseini، 2024، 3475 )، وتجدر الإشارة الى انه يتم التعاون بين البنك المركزي وسوق الأوراق المالية العراقي ،

2،2. تُعد البنية التحتية التكنولوجية والتنظيمية المتطورة من أهم المقومات الرئيسة لبناء سوق أوراق مالية أكثر كفاءة وشفافية، إذ تسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التنمية الاقتصادية، فلا يمكن لأي سوق مالي أن يحقق الجاذبية الاستثمارية دون بنية تحتية متوافقة مع المعايير العالمية (عزيز وخلف، 2016: 322)،

2،3. يعد جذب الاستثمار الأجنبي امراً بالغ الأهمية لتعزيز سيولة السوق وتحفيز النمو الاقتصادي في ظل الظروف التي يشهدها العراق نتيجة تقلبات أسعار الصرف والتي لها تأثير أداء سوق العراق للأوراق المالية ، يمكن للمستثمرين استخدام مجموعة من التقنيات لإدارة المخاطر، ومنها (سوق الفوركس ) وهو يعد من اكبر الأسواق المالية وأكثرها سيولة في العالم ويقدر حجم التداول اليومي يتجاوز 6 تريليون دولار ويعمل بشكل مستمر في المراكز المالية الرئيسية مثل سيدني ونيويورك وطوكيو ولندن ، وتشمل المسؤوليات الرئيسية لسوق الصرف الأجنبي وهو توفير السيولة وتقديم أدوات للتحوط من مخاطر العملة ، بالإضافة يمكن للبنوك المركزية تستخدمها لتنفيذ السياسة النقدية والحفاظ على استقرار عملتها المحلية مما يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز ثقة المستثمرين بوجود سوق الصرف الأجنبي ( Thakur & Sangeeta، 2024، 86 ) ،

المبحث الثالث: ( تحليل العلاقة بين المتغيرات المالية ومؤشرات سوق الأوراق المالية ):

#### 1 \_ تحليل النفقات العامة مع مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية:

السنوات	النفقات العامة	المؤشر العام للسوق	القيمة السوقية (مليون دينار)	مؤشر عدد الشركات	حجم التداول	معدل دوران الأسهم %
2005	2.375.26	644.45	104.160.3	85	366809	6.11
2006	7.806.38	29.25	548.948.1	93	146891	5.7
2007	3.031.39	59.34	868.128.2	94	427367	07.20
2008	4.403.59	36.58	983.282.2	94	301350	2.13
2009	2.567.52	86.100	921.125.3	91	411928	18.13
2010	2.134.70	98.100	713.446.3	85	400360	61.11
2011	7.757.78	03.136	232.930.4	87	941198	09.19

97.15	893825	85	363.597.5	02.125	6.139.105	2012
80.24	2840220	73	368.451.11	15.113	6.127.119	2013
43.9	898316	74	626.520.9	92	8.937.115	2014
36.5	456180	76	943.503.8	56.730	6.813.82	2015
51.5	515956	97	696.354.9	48.649	3.571.73	2016
40.8	900154	101	116.721.10	54.580	2.490.75	2017
11.4	232681	103	356.350.11	12.510	2.873.80	2018
44.2	164592	102	912.661.11	76.493	576.723.111	2019
35.2	330385	104	415.033.14	03.508	4.082.76	2020
12.5	812698	105	906.872.15	2.569	7.849.102	2021
34.3	521519	103	161.587.15	95.585	6.959.116	2022
69.3	689622	103	976.662.18	15.893	6.435.142	2023

المصدر: البنك المركزي العراقي، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، للسنوات (2005-2023)

شهدت النفقات العامة في العراق اتجاهاً تصاعدياً من عام 2005 حتى 2023، مع بعض التراجعات في سنوات محددة، ففي المدة (2005-2010)، ارتفع الإنفاق الحكومي بسبب ارتفاع أسعار النفط، ما دفع الحكومة إلى تخصيص مبالغ كبيرة لإعادة الإعمار، مما انعكس إيجاباً على مؤشرات السوق المالي مثل المؤشر العام والقيمة السوقية وحجم التداول، خاصة بعد دخول الشركات الأجنبية في ظل قانون الاستثمار لعام 2006، وارتفاع عدد الشركات المدرجة إلى 85، إلا أن عام 2009 شهد تراجعاً في الإنفاق بسبب الأزمة المالية العالمية، مما أثر سلباً على عدد الشركات ومعدل دوران الأسهم،

في المدة (2011-2016)، أدى انخفاض الإيرادات النفطية وهيمنة التحديات الأمنية، خاصة اجتياح داعش عام 2014، إلى توجيه الإنفاق نحو القطاع العسكري، مما تسبب بتراجع المؤشر العام للسوق وخروج بعض الشركات من السوق نتيجة توقف المشاريع الحكومية، كما انخفضت القيمة السوقية في عامي 2014 و2015 فقط، بينما شهد حجم التداول تذبذباً ملحوظاً،

أما في المدة (2017-2023)، فقد ارتفعت النفقات العامة مجدداً، لا سيما الاستثمارية، لدعم إعادة الإعمار اعتماداً على قروض دولية، بالتزامن مع تحسن أسعار النفط، لكن في 2020 تراجع الإنفاق نتيجة جائحة كورونا وتوقف الأنشطة الاقتصادية، بما فيها سوق الأوراق المالية، ومع تعافي الاقتصاد وارتفاع أسعار النفط في

2021، عادت مؤشرات السوق للتحسن، وارتفع المؤشر العام نتيجة زيادة الإنفاق وتوظيف الأفراد، رغم انخفاض القيمة السوقية ومؤشر عدد الشركات في 2022، عادت للارتفاع في 2023 ليبلغ عدد الشركات المدرجة 103، بينما ظل حجم التداول ومعدل دوران الأسهم في حالة تذبذب،

اذن يبين التحليل ان هناك علاقة طردية بين ارتفاع النفقات العامة وتحسن مؤشرات السوق المالي، بينما يؤدي الانخفاض أو تحويل الإنفاق إلى القطاعات الطارئة إلى تراجع هذه المؤشرات، مع تأثير واضح للأحداث الاقتصادية والسياسية على قوة ومدى هذه العلاقة،

## 2\_ تحليل إثر الإيرادات العامة مع مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية:

السنوات	الإيرادات العامة	أسعار النفط	المؤشر العام للسوق	القيمة السوقية (مليون دينار)	مؤشر عدد الشركات	حجم التداول	معدل دوران الأسهم %
2005	5029,40	5,53	644,45	104,160,3	85	366809	6,11
2006	0634,49	56,55	29,25	548,948,1	93	146891	5,7
2007	5995,54	67,62	59,34	868,128,2	94	427367	07,20
2008	2522,80	84,88	36,58	983,282,2	94	301350	2,13
2009	2094,55	96,58	86,100	921,125,3	91	411928	18,13
2010	1782,70	61,75	98,100	713,446,3	85	400360	61,11
2011	8074,108	103	03,136	232,930,4	87	941198	09,19
2012	8172,119	3,106	02,125	363,597,5	85	893825	97,15
2013	8408,113	103	15,113	368,451,11	73	2840220	80,24
2014	3643,105	8,96	92	626,520,9	74	898316	43,9
2015	4703,66	7,44	56,730	943,503,8	76	456180	36,5
2016	8392,54	36	48,649	696,354,9	97	515956	51,5
2017	4222,77	3,49	54,580	116,721,10	101	900154	40,8

11,4	232681	103	356,350,11	12,510	6,65	5698,106	2018
44,2	164592	102	912,661,11	76,493	38,60	5679,107	2019
35,2	330385	104	415,033,14	03,508	69,40	2007,63	2020
12,5	812698	105	906,872,15	2,569	39,68	0815,109	2021
34,3	521519	103	161,587,15	95,585	95	6975,161	2022
69,3	689622	103	976,662,18	15,893	5,78	6813,135	2023

المصدر: البنك المركزي العراقي، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، للسنوات (2005-2023)

يُعد سوق العراق للأوراق المالية مرآة لأداء الاقتصاد العراقي، ويتأثر بشكل مباشر بالإيرادات العامة التي تعتمد بنسبة تفوق 90% على النفط، نلاحظ خلال المدة (2005-2010)، شهدت الإيرادات العامة ارتفاعاً نتيجة زيادة صادرات النفط وأسعاره، حيث بلغت 5,40 مليار دينار في 2005 وارتفعت إلى 2,80 مليار في 2008، لكن انخفضت في 2009 بسبب تراجع أسعار النفط، مما أثر على مؤشرات السوق، لا سيما القيمة السوقية التي تراجعت في 2006 بسبب عدم الاستقرار السياسي، واستمر انخفاض التداول رغم ارتفاع الإنفاق الحكومي لا ان يحتاج الى مدة زمنية ليبيان اثر ارتفاع الايرادات، اما في المدة (2011-2016)، استمرت الإيرادات بالارتفاع حتى 2013، ثم تراجعت تدريجياً حتى وصلت إلى 36 دولار/برميل في 2016 بسبب الحرب ضد داعش وانهيار أسعار النفط عالمياً، ما استنزف الموارد المالية وأدى إلى تراجع المؤشرات السوقية، باستثناء عدد الشركات الذي تأثر بشكل أقل، بسبب النقص وضعف أداء الشركات،

أما في المدة (2017-2023)، تحسنت الإيرادات العامة نتيجة تعافي أسعار النفط وتحسن الوضع الأمني، مما رفع الإنفاق الحكومي وزاد دخول الأفراد والشركات، فارتفع الطلب على الأوراق المالية، إلا أن المؤشر العام وحجم التداول لم يتحسن إلا بعد 2020، رغم تأثير جائحة كورونا، حيث بدأت الشركات بالاندراج وزادت الاستثمارات الأجنبية، ما ساهم في ارتفاع القيمة السوقية وعدد الشركات إلى 103 شركة بحلول 2023، بفضل الثقة المتزايدة وسياسات الدولة المحفزة كخفض الضرائب، كما شهد معدل دوران الأسهم تحسناً طفيفاً مع استقرار السوق بعد الجائحة،

يرتبط أداء سوق العراق للأوراق المالية بالإيرادات العامة وبالتحديد الإيرادات النفطية، حيث يؤدي ارتفاع الإيرادات إلى تحسن المؤشرات مثل القيمة السوقية وعدد الشركات، بينما يؤدي انخفاضها أو الأزمات الاقتصادية والسياسية إلى تراجع السوق،

3\_ تحليل إثر الدين العام الداخلي على مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية:

معدل دوران الأسهم %	حجم التداول	مؤشر عدد الشركات	القيمة السوقية (مليون دينار)	المؤشر العام للسوق	الدين العام الداخلي	السنوات
6,11	366809	85	104,160,3	644,45	9,6593	2005
5,7	146891	93	548,948,1	29,25	3,5644	2006
07,20	427367	94	868,128,2	59,34	7,5193	2007
2,13	301350	94	983,282,2	36,58	6,4455	2008
18,13	411928	91	921,125,3	86,100	0,8434	2009
61,11	400360	85	713,446,3	98,100	8,9180	2010
09,19	941198	87	232,930,4	03,136	9,7446	2011
97,15	893825	85	363,597,5	02,125	0,6548	2012
80,24	2840220	73	368,451,11	15,113	0,4658	2013
43,9	898316	74	626,520,9	92	0,9520	2014
36,5	456180	76	943,503,8	56,730	8,32142	2015
51,5	515956	97	696,354,9	48,649	3,47362	2016
40,8	900154	101	116,721,10	54,580	8,47678	2017
11,4	232681	103	356,350,11	12,510	9,41822	2018
44,2	164592	102	912,661,11	76,493	5,38331	2019
35,2	330385	104	415,033,14	03,508	6,64246	2020
12,5	812698	105	906,872,15	2,569	4,69912	2021

34.3	521519	103	161,587,15	95,585	7,69495	2022
69.3	689622	103	976,662,18	15,893	5,70557	2023

المصدر: البنك المركزي العراقي، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، للسنوات (2005-2023)

يُظهر تحليل بيانات الجدول أن الدين العام الداخلي في العراق ارتفع عام 2005 نتيجة الحاجة للتمويل بعد الحرب، ثم انخفض تدريجياً حتى 2008، ليعاود الارتفاع حتى 2010 بسبب تراجع الإيرادات العامة إثر انخفاض أسعار النفط نتيجة الأزمة المالية العالمية، وقد انعكس تذبذب الدين العام على مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية، إذ ارتفعت بعض المؤشرات مثل المؤشر العام والقيمة السوقية وعدد الشركات، بينما انخفض معدل دوران الأسهم نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة وتراجع قدرة الشركات على التمويل، أما في 2013 إذ بلغ الدين الداخلي أدنى مستوياته بفضل ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات العامة، مما مكّن الحكومة من سداد السندات، لكن في الفترة (2014-2017) عاد الدين للارتفاع بسبب انخفاض أسعار النفط وتزايد الإنفاق العسكري ضد تنظيم داعش، مما أدى إلى انخفاض السيولة العامة وتراجع الاستثمار في السوق المالي نتيجة ضعف الثقة وانخفاض الطلب على الأسهم،

شهدت الفترة (2018-2019) تراجعاً في الدين الداخلي بسبب تحسن أسعار النفط والوضع الأمني، لكنه عاد للارتفاع في الفترة (2020-2023) نتيجة انخفاض أسعار النفط ولجوء الحكومة للاقتراض الداخلي لسد العجز المالي، ورغم المخاطر المرتبطة بارتفاع الدين، فإن بعض مؤشرات السوق المالي شهدت تحسناً، نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي وتحسن السيولة، مما عزز أرباح الشركات ورفع مؤشرات السوق،

يبين التحليل أن تذبذب الدين العام الداخلي في العراق أثر بشكل متباين على مؤشرات السوق المالي، حيث ارتفع بعض المؤشرات مثل المؤشر العام والقيمة السوقية وعدد الشركات مع زيادة الإنفاق الحكومي، بينما انخفض معدل دوران الأسهم عند ارتفاع أسعار الفائدة أو ضعف قدرة الشركات على التمويل، كما أن ثقة المستثمرين والسيولة العامة لعبت دوراً محورياً في تعزيز أداء السوق رغم ارتفاع الدين،

#### الاستنتاجات:

1. ان التطور التكنولوجي ووسائل التواصل الاجتماعي قد أسهمت بشكل ملحوظ في تعزيز شفافية السوق،
2. تؤثر النفقات العامة على السوق المالي نتيجة ارتباطها بالإيرادات النفطية التي تشكل 95% من الموازنة العامة مما يجعل السوق حساساً لتقلبات أسعار النفط،
3. ان ارتفاع الدين العام قد لا يكون بالضرورة مؤشراً سلبياً على أداء سوق الأوراق المالية لذا قد يرتبط التوسع المالي إيجابياً بالسوق المالي لا سيما إذا تم توجيه الدين نحو تمويل مشاريع إنتاجية او دعم الأنشطة الاقتصادية ذات الأثر المباشر في تنشيط السوق،
4. ضعف التنوع المالي لسوق العراق للأوراق المالية أي يقتصر التعامل فيه على الصفقات الفورية كالأسهام والسندات فقط،

5. تشير نتائج ان السوق العراق للأوراق المالية بأن السوق لم يشهد نشاطاً مستقراً او تصاعدياً بشكل منتظم خلال المدة (2005-2023) بل يتميز بسلوك متذبذب يعكس هشاشة البنية المؤسسية والبيئة الاستثمارية،

#### التوصيات

1. ضرورة قيام الجهات المختصة كهيئة الأوراق المالية والأسواق المالية بحملات الترويج والاعلان لنشر البيانات والمعلومات بشكل دوري وشفاف وكفرصة لجذب الفرص الاستثمارية،
2. ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة من خلال دعم القطاعات الإنتاجية وتطوير أدوات تمويل بديلة وتقليل الاعتماد المفرط على العوائد النفطية،
3. ضرورة العمل على تعزيز البنية المؤسسية لسوق العراق للأوراق المالية من خلال تفعيل الرقابة على العمليات السوقية الى جانب تطوير البيئة القانونية والتنظيمية بهدف تقليل التذبذب وتحقيق استقرار في الأداء العام للسوق،
4. توجيه الأدوات المالية كالسندات الحكومية والتوسع في الأدوات كنفقات مستحصلة من الدين العام نحو الانفاق الاستثمارية في المشاريع الإنتاجية والقطاعات الاقتصادية المنتجة،
5. يجب تنويع الأدوات المالية المتداولة في السوق من خلال إدخال أدوات مالية جديدة مثل المشتقات المالية والعقود الأجل،

#### المصادر

1. الكناني، كامل كاظم بشير، (2021)، تقييم قرارات الاستثمار الجزء الثاني الاستثمار المالي: الادوات والتحليل المالي، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، العراق،
2. الشمري، سرمد وعبد الودود، عادل، (2019)، العلاقة التأثيرية لعمليات التحليل البيئي في استراتيجية المنظمة التطويرية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 25، العدد 11
3. الشمري، ابتهاج احمد عبد عون، (2018)، تحليل التنسيق بين السياسة النقدية والمالية في ظل الدين الحكومي في العراق من خلال المدة (2006-2016)، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 14 والعدد 58،
4. الوائلي، احمد عبد الله سلمان والعتابي، سامر سليم كاظم، (2023)، تحليل واقع الدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، المجلد 11، العدد 1، 2023،
5. الخفاجي، آيات حسين علي، (2016)، إثر بعض المتغيرات النقدية على أداء الاسواق المالية - الولايات المتحدة الامريكية والصين للمدة (2003-2014)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق،
6. الزبيدي، رشا سالم وعبد الكاظم، زينة شاكر، (2019)، دور الاحتياطي النفطي العراقي في السوق النفطية العالمية للمدة (1990-2018)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 3،
7. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات(2005-2023)
8. جودة، محمد سعد، (2024)، تأثير بعض متغيرات السياستين المالية والنقدية في مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004-2022)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق،
9. حفيظ، عبد الحميد، (2022)، إثر السياسة المالية على اسعار سوق الاوراق المالية في الدول النفطية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1،

10. طة، اسراء عبد القادر احمد، (2017)، إثر تقلبات أسعار الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية في عدد من مؤشرات الأسواق المالية لعينة من الدول العربية للفترة (1990-2012)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق،
11. عبد الغني، حريري وعبد القادر، مطاي، (2018)، الربط كألية لتطوير وعولمة الأسواق المالية العربية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 4،
12. علوان، شذى احمد ونعيم، علي عبد الحسين، (2018)، تشخيص واقع المراكز الوطني لرعاية الموهبة الرياضية باستخدام تحليل swot دراسة حالة في محافظة البصرة، مجلة الدنانير، العدد 13،
13. شبيب، عبد الرزاق إبراهيم، (2023)، قياس وتحليل إثر تغيرات أسعار الفائدة في المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2022)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد 1،
14. عزيز، رفل جميل وخلف، عمار حمد، (2016)، تحليل العلاقة السببية بين البنية المالية التحتية والاستثمارات الأجنبية في ماليزيا واندونيسيا من 1990-2013، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 22، العدد 91،
15. جراح، نعيم صباح ومسجت، فايزة حسن وداهش، قاسم حسن، (2019)، دور سوق العراق الاوراق المالية في التنمية الاقتصادية -دراسة قياسي، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الرابع/ الاقتصاد العراقي في ظل اجندة التنمية المستدامة 2030، العراق، 5،
16. دخيل، وطباً ابراهيم، (2023)، تحليل بعض مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004-2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد 4، العدد 5،
17. سوق الأوراق المالية، التقرير السنوي للسنوات (2023) ،

1. Abida, M., & Salman, R. H. (2023), The Impact of Fiscal Policy On the Gross Domestic Product as One Of The Indicators of Economic Development in Iraq Between 2004-2020, International Journal of Research in Social and Humanities, 13(2),
2. AL Abass, H. S. H. H. (2021), The Iraqi Stock Exchange Reality & Requirements for improvement: A comparative study of the stocks markets from some Arab countries for the period 2010-2019, Academy of Entrepreneurship Journal, 27(5),
3. Al-aqbi, A. Q. K., Jarrah, N. S., & Mosachet, F. H. (2020), Faiza Hasan Mosachet, Economic Implications of the Iraq Stock Exchange - Standard Study, Journal of Psychology and Education, 57(8),
4. Al-Shimari, K. K. J., Reda, R. R., & Hammood, Q. M. (2022), Analysis of the relationship between the exchange rate and stock market indicators: Evidence from Iraq, Techium Social Sciences Journal, 29
5. Babela, I. S., & Doski, S. A. (2023), Stock Market Response to Monetary Policy: Evidence from Iraq, Ekonomika, 102(2),

6. Hassan, H. H., Ali, A., & Suwaid, M. (2021), Determinants of transparency and disclosure in annual reports: Evidence from Iraqi companies, *Academy of Strategic Management Journal*, 20(2),
7. Hussein, N. I. M. A., & Hussein, S. A. (2024), The role of the Iraq Stock Exchange in creating government fiscal space: A forward-looking perspective, *Journal of Economics and Administrative Sciences*, 30(142),
8. Lee, C. L., Ng, C. P., Koh, C. M., & Ahmad, R. (2022), The asymmetric impact of fiscal policy on an emerging stock market, *Asian Economics Letters, Early View*,(5),
9. Mabrouk, A. M. A. E.-B., & Taha, M. A. M. (2021), The role of SWOT analysis in evaluating performance and developing the Strategic Plan for the non-profit sector, *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, 5(18),
10. Mai, Z., Saleem, H. M. N., & Kamran, M. (2023), The relationship between political instability and stock market performance: An analysis of the MSCI index in the case of Pakistan, *PLoS ONE*, 18(10),
11. Mutoni, K. (2024), The role of government intervention in mitigating economic shocks, *International Journal of Economic Policy*, 4(2),
12. Nihaya, R. O., & Al-Husseini, A. K. (2024), Measuring the mutual impact between the Iraqi stock exchange indicators and the economic growth rate for the period (2007-2022), *Pakistan Journal of Life and Social Sciences*, 22(1),
13. O'G'Li, N. B. T. Q., & O'G'Li, N. M. S. N. (2023), Fiscal Policy As The Primary Tool To Affect The Strength Of The Capital Markets, *Deleted Journal*, 8
14. Omodero, C. O. (2023), Nexus between fiscal policy mechanism and stock market output in a growing economy, *Journal of Legal Studies*, 32(46),
15. Riak, G. A., PhD, & Bill, D. B. A. (2022), The Role of Financial Initiative On Financial Performance, *IJRDO - Journal of Social Science and Humanities Research*, 8(11),
16. Tawfiq, T. T., & Tahtamouni, A. (2018), The impact of monetary and fiscal policies on stock returns in the Jordanian Amman Stock Exchange case, *Research Journal of Finance and Accounting*, 9(6),
17. Thakur, S., & Sangeeta, (2024), Exploring the Economic Impact: Forex and Indian Stock Market, *International Journal of Advance Innovations Thoughts & Ideas*, 2024 96, Abdelrahim I. *International Journal of Advance Innovations Thoughts & Ideas*,